ISSN 2307-1583

سياسات عربية

دورية محكّمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة

العدد ٦ - كانون الثاني / يناير ٢٠١٤



أنور الجمعاوي*

المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق

واجه المسار الانتقالي في تونس على امتداد شهور مرحلةً تاريخيّةً دقيقةً، كادت تعصف بجهد إقامة الدولة الديمقراطيّة الوليدة، وتقوّض العمل التأسيسي لدولة ما بعد الثورة؛ فتزايدُ وتيرة العنف، وغلاء المعيشة، واحتدام الصّراع على السّلطة، وصعود العصبيّات الجهويّة والأيديولوجية والدّينية، من حين إلى آخر، وعودة أعلام النّظام القديم، وبروز نُذُر الثّورة المضادّة، وتراجع ترتيب تونس السّيادي، كلّ ذلك أخبر الملاحظَ بأنّ الرّبيع العربيّ مُهدّد في مهده الأوّل، وأورث في نفس المواطن إحساسًا بالخوف وشوقًا إلى الطّمأنينة والاستقرار. وقد زاد الوضع تعقيدًا الواقعُ السّياسيُّ المأزوم القائم على منطق الاستقطاب والتّنافي بين التّرويكا الحاكمة والمعارضة. وتناقش هذه الورقة أوضاع أبرز القوى السياسية الفاعلة في تونس وتعقيدات الأزمة السياسية، كما تناقش احتمالات المرحلة المقبلة.

* أكاديمي وباحث تونسي.

مدخل

على الرّغم من أهمّية مبادرة الحوار الوطني التي أعلنها الاتّحاد التّونسي للشغل بمعيّة عدد من المنظّمات النقابيّة والعماليّة والحقوقيّة الفاعلة داخل الاجتماع التّونسي، ودورها الحيويّ في حلحلة المشهد السّياسيّ وإذابة الجليد بين الفرقاء السياسيّين، فإنّ التحوّل من واقع الشرعيّة الانتخابيّة إلى واقع الشّرعيّة التوافقيّة الموسّعة يبدو أمرًا صعبًا، ومطلبًا عسيرًا، كلّما رام النّاس الوصول إليه فرّ منهم إلى الأقاصي.

ما هي أبرز القوى السياسيّة الفاعلة في تونس بعد انتخابات ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١؟

وما هي أسباب الأزمة السياسيّة التي شهدتها البلاد على امتداد شهور؟

وما هي العراقيل التي تواجه مشروع بناء توافق صُلبٍ بين الفرقاء السياسيّين بعد الثّورة؟

وما هي أولويّات المرحلة المقبلة؟

هذه الأسئلة وغيرها ستكون مدار نظرنا في هذه الورقة. وعندنا أنّ تقليب النّظر في المشهد السياسي التّونسي مشغل راهنيّ مهمّ يتعلّق بتبيّن تشكّلات الفعل السّياسي، وتمثّلاته، وعوائقه، وإخفاقاته في مرحلة الانتقال الدّيمقراطي. فالوعي بجذور الأزمة السياسيّة وعوائق التحوّل نحو التّوافق يندرج في إطار التّحليل التّفكيكي والنّقد الآني لمنجزات دولة ما بعد الثّورة. ولا نروم في هذه المقاربة إصدار أحكام نهائيّة أو قراءات معياريّة، أو الانحياز إلى طرف من أطراف الأزمة السياسيّة من دون آخر، بل إنّ المراد هو فهْم الموجود واستشراف المنشود.

ملامح المشهد السياسي بعد انتخابات ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١

القوى السياسيّة الفاعلة

عرف المشهد السّياسي بتونس بعد الثّورة حالةً من التعدّد والتنوّع، وتجلّى ذلك على نحوٍ خاصّ أثناء انتخابات المجلس التأسيسي بتاريخ ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١، تنافست خلالها ١٥٠٠ قائمة حزبيّة ومستقلّة، ضمّت ما يقارب ١٠ آلاف و٥٠٠ مرشّح يمثّلون ١٠٠ حزبٍ سياسيٍّ، تنافسوا على ٢١٧ مقعدًا في المجلس.

وساهمت الانتخابات في إنتاج خريطة سياسيّة جديدة تكوّنت من عدد من القوى البارزة التي تباينت برامجها ومواقفها من كيفيّة إدارة المرحلة الانتقاليّة. وانتقل المشهد الحزبي تدريجيًّا من التشتّت والكثرة إلى الانتظام ضمن جبهات سياسيّة وازنة؛ منها ما هو مؤيّد للشرعيّة الانتخابيّة التي أنتجها صندوق الاقتراع في ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١، ومنها ما هو معارض لها. ويمكن أن نميّز في هذا السّياق بين أربع جبهات سياسيّة هي: جبهة التّرويكا الحاكمة، والجبهة اللبرالية، والجبهة اليساريّة / القومية، وجبهة الإنقاذ.

> عرف المشهد السياسي بتونس بعد الثورة حالة من التعـدد والتنوع، وتجلى ذلك على نحـو خاص أثناء انتخابات المجلس التأسيسي بتاريخ ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١

الترويكا

نعني بالترويكا الائتلاف الحزبي الثّلاثي الذي أدار تجربة الحكم بتونس بداية من ١٦ كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١١، وتكوّن من حركة النّهضة ذات المرجعيّة الإسلاميّة (فازت بـ ٨٩ مقعدًا من مجموع ٢١٧ مقعدًا في المجلس التأسيسي؛ أي بنسبة ٤١,٤٧ في المئة) وحزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة (حاصل على ٢٩ مقعدًا بنسبة ٩,٦٨ في المئة)، وحزب التكتّل من أجل العمل والحرّيات (حاصل على ٢٠ مقعدًا من مجموع مقاعد المجلس).

وشكّل هذا التّحالف الجامع بين إسلاميّين وعلمانيّين ما مجموعه ١٣٨ مقعدًا في المجلس التأسيسي، وفاز بثقة ١٥٤ نائبًا لإدارة المرحلة الانتقاليّة، مقابل اعتراض ٣٨ عضوًا، وتحفّظ ١١ آخرين من بين أعضاء المجلس الـ ٢١٧.

وعلى الرغم من أنّ هذا التّحالف، ظلّ مُمسكًا بزمام الحكم على مدى سنتين ونيّف؛ وذلك بتشكيله حكومة الترويكا الأولى بقيادة حمّادي الجبالي (حركة النّهضة)، وحكومة الترويكا الثانية بزعامة علي العريّض (حركة النّهضة)، فإنّ حضوره الشّعبيّ قد شهد تراجعًا

ملحوظًا[1] بسبب بطء وتيرة الإصلاحات، وعدم تحقيق الوعود الانتخابيّة في الشّغل، والتّنمية، وضمان الاستقرار الأمني. كما أنّ فشل الترويكا في استباق العمليّات الإرهابيّة، والتصدّي لها جعل قطاعًا مهمًّا من المواطنين يعتقد أنّها غير قادرة على إدارة البلاد، وتأمين الاستقرار، وتحقيق التطوّر الاقتصادي المنشود.

يُضاف إلى ذلك أنّ الأحزاب الممثّلة للترويكا عانت من حالات انشقاق داخليّ، ولا سيما بالنسبة إلى حزبيْ المؤتمر والتكتّل على نحوٍ خاصّ، فقد اعترض عدد كثير من قواعد الحزبين على قرار التحالف مع حركة النّهضة ذات المرجعيّة الإسلاميّة، وعدّ الاختلاف الأيديولوجي مانعًا من التّحالف السّياسي معها، لذلك اختار الانسحاب على مساندة الترويكا.

كما انسلخ نوّاب من التكتّل والمؤتمر، وانضمّوا إلى أحزاب أخرى داخل المجلس التّأسيسي أو خارجه، وعمد نوّاب آخرون من حزب المؤتمر إلى تأسيس أحزاب جديدة؛ لاعتقادهم أنّ الترويكا لم تُفلح في تحقيق أهداف الثّورة، ولم تتقدّم في تكريس العدالة الانتقاليّة، ولم تكن حازمةً في مكافحة الفساد ومحاسبة رموز النّظام السّابق. وفي هذا الإطار أسّس عبد الرّؤوف العيّادي حزب حركة وفاء، وأسّس محمد عبّو حزب التيّار الدّيمقراطي، وكلاهما منشق عن حزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة.

الجبهة اللبرالية

اتّخذت عدة أحزاب علمانيّة لبرالية موقعًا معارضًا من حكومة الترويكا، مباشرةً إثر تولّيها مهمّاتها في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١، واعتبرت أنّها غير معنيّة بالتّحالف معها، أو بالمشاركة في حكومة وحدة وطنيّة. ومن أبرز تلك الأحزاب الحزب الجمهوري الذي يُعدّ امتدادًا للحزب الدّيمقراطي التقدّمي بزعامة أحمد نجيب الشّابي، وكان في صدارة الأحزاب المعارضة لنظام بن علي، ومنافسًا رئيسًا لحركة النّهضة قبل انتخابات ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١[2]، لكنّ خسارته في الاستحقاق الانتخابي أضعفت حضوره في المشهد السّياسي.

غير أنّه تدارك ذلك بدخوله لاحقًا في تحالف سياسيّ موسّع معارض للترويكا الحاكمة تَمثَّل بـ "الاتّحاد من أجل تونس" الذي ضمّ، إلى جانب الحزب الجمهوري، حزب آفاق تونس بزعامة ياسين إبراهيم، وهو حزب ذو توجّهات لبراليّة رأسماليّة، يضمّ إليه عددًا من رجال الأعمال، وحزب "نداء تونس" الذي تحصّل على تأشيرة العمل القانوني في آذار / مارس ٢٠١٢، والذي يقوده رئيس الحكومة الانتقاليّة الثالثة الباجي قائد السّبسي، ويستتبع عددًا مهمًّا من أنصار الحزب الدّستوري على عهد الحبيب بورقيبة، وعددًا من أتباع التجمّع الدّستوري المنحلّ، الحزب الحاكم على عهد بن علي. وقد نجح هذا الحزب في استقطاب عدد من رجال الأعمال ووجوه النّخبة المثقّفة في تونس من المنادين بإحياء التّجربة البورقيبيّة.

واستطاع هذا التّحالف أن يشكّل قوّةً ضاغطةً على الترويكا، ونجح في تعبئة النّاس للقيام بتظاهرات احتجاجيّة سلميّة للمطالبة بالمحافظة على مكتسبات الحداثة في تونس (مجلّة الأحوال الشخصيّة، وحرّية المرأة، وحرّية الإعلام...)، كما كان في صدارة القوى السياسية الدّاعية إلى استقالة الترويكا.

الجبهة اليسارية / القومية

يتكوّن هذا القطب السّياسي المعارض من عدد من الأحزاب اليساريّة والقوميّة الرّاديكاليّة التي لا تحظى بتمثيليّة واسعة داخل المجلس التأسيسي، ولا تحظى بعمق شعبيّ كبير، غير أنّها ذات نفوذ داخل المنظّمات النقابيّة والجمعيّات الحقوقيّة والهياكل التمثيليّة العمّاليّة. وتشكّلت الجبهة القوميّة اليساريّة ضمن ما يُعرف بالجبهة الشعبيّة، وهي تجمّع يضمّ ١٤ حزبًا من القوميّين وأقصى اليسار، ومن أبرز تلك الأحزاب حركة الشّعب ذات الخلفيّة القوميّة والميْل الناصريّ، وحزب العمّال بزعامة حمّة الهمّامي الذي يُعدّ من بين الشخصيّات المشهورة بمعارضتها للدّولة القامعة على عهد بورقيبة وبن علي.

وقد تبنّت الجبهة الشعبيّة توجّهًا راديكاليًّا في معارضة الترويكا الحاكمة عمومًا، وحركة النّهضة خصوصًا، متّهمةً إيّاها بأنّها خانت الثّورة، وأنها بتحالفها مع رجال أعمال فاسدين واستقطابها للأجهزة الأمنيّة التابعة لنظام بن علي أعادت إنتاج النّظام القديم. كما حمّلت الثلاثي الحاكم مسؤوليّة تردّي الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمنيّة، وخصوصًا ما تعلّق بتفشّي البطالة، وتدهور المقدرة الشرائيّة للمواطن، وتنامي ظاهرة الإرهاب. ونجحت الجبهة الشعبيّة في استغلال فشل الحكومة في معالجة عديد الملفّات لتُحرّك الشّارع من حين إلى آخر، وتدفع نحو تنظيم عديد الاعتصامات والإضرابات التي شملت عدّة محافظات وعدّة قطاعات مهنيّة؛ وهو ما ساهم في زيادة الضّغط على الثلاثي الحاكم من ناحية، وفي تصعيد درجة الاحتقان السّياسي والاجتماعي من ناحية أخرى.

١ انظر تراجع شعبية الترويكا، أفريكان مانجير، ٢٠١٢/٩/٢٦، على الرابط:
http://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=11593

٢ انظر: جيك ليبينكوت، "خلال الفترة السّابقة للانتخابات: تصاعد نفوذ حزب النهضة الإسلامي في تونس" **وكالة إنتر بريس سيرفس**، على الرابط:
http://ipsinternational.org/arabic/print.asp?idnews=2284

جبهة الإنقاذ الوطني

أعلن عن تأسيس جبهة الإنقاذ الوطني يوم ٢٦ تموز / يوليو ٢٠١٣، وذلك إثر اغتيال عضو المجلس التأسيسي وزعيم التيّار الشّعبي محمد إبراهمي (٢٥ تموز / يوليو ٢٠١٣). وتكوّنت الجبهة من عدد من الأحزاب السياسيّة المعارضة وفي صدارتها حركة نداء تونس، والجبهة الشعبيّة، وعدد من الأحزاب الاشتراكيّة واللبراليّة، والتحق بها الاتّحاد من أجل تونس، وضمّت إليها حركة تمرّد السياسيّة وستّ عشرة منظّمةً مدنيّةً وحقوقيّةً.

وعبّرت الجبهة في بيانها التّأسيسي عن سعيها لتحقيق عدّة أهداف من بينها تشكيل الهيئة الوطنيّة للإنقاذ الوطني الممثّلة للأحزاب السياسيّة ومكوّنات المجتمع المدني التي تتولّى، بالاستعانة بخبراء القانون الدّستوري، استكمال صَوْغ الدّستور وعرضه على الاستفتاء الشّعبي، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني محدودة العدد لا تترشّح في الانتخابات المقبلة، ترأسها شخصيّة وطنيّة مستقلّة تكون محلّ وفاق، وتتّخذ ضمن برنامجها جملةً من الإجراءات الاستعجاليّة (الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والسياسيّة، والأمنيّة)، وتُعدّ لانتخابات ديمقراطيّة نزيهة وشفّافة[3].

ودعت جبهة الإنقاذ الوطني إلى تنظيم التّظاهرات والاعتصامات السلميّة في مقارّ السّلطة المحليّة والجهويّة لفرض حلّ المجلس التأسيسي وجميع السّلط المنبثقة عنه، من ذلك الحكومة ومؤسّسة الرّئاسة[4].

واستغلّت جبهة الإنقاذ الوطني الوضع المحلّي والإقليمي لتكسب مزيدًا من الأنصار، بعد أن وجدت في عجْز الحكومة عن مواجهة التّهديدات الإرهابيّة حجّةً أساسيّةً للمطالبة بإزاحة الترويكا عن الحكم بتعلّة أنّها غير قادرة على أن تتكفّل بالأمن للمواطنين. وفي السّياق نفسه اغتنمت الجبهة حدث إطاحة الإسلاميّين في مصر في ٣ تموز / يوليو ٢٠١٣، تحت وطأة الاحتجاج الشّعبي وتدخّل العسكر لتؤلّب النّاس على حركة النّهضة والائتلاف الحاكم معها، ساعيةً إلى استمالة الجيش ورجال الأمن بدعوتهم إلى مساندة الحراك الاحتجاجي والتدخّل للإمساك بزمام السّلطة.

وقد نجحت الجبهة في حشْد الشّارع طَوال صيف ٢٠١٣ في إطار ما يُسمّى "اعتصام الرّحيل" الذي ضمّ آلاف المعتصمين المؤيّدين للنوّاب السّتين الذين انسحبوا من المجلس التأسيسي، المحتجّين على مقتل محمد البراهمي، والمطالبين الحكومةَ الائتلافيّة باستقالة فوريّة. وقد أدَّى ذلك إلى تعليق أعمال المجلس لمدّة شهرين؛ ما ساهم في تعطيل مسارات استكمال صوغ الدّستور والتّهيئة للانتخابات.

٣ انظر: "الإعلان عن تأسيس جبهة للإنقاذ الوطني في تونس"، **تورس**، ٢٠١٣/٧/٢٦، على الرابط:
http://www.turess.com/binaa/22204

٤ المرجع نفسه.

ولم تجد الجبهة الاستجابة المنتظرة من المؤسّسة العسكريّة التي حافظت على الحياد، والتزمت الوقوف على مسافة واحدة من مختلف الفرقاء السياسيّين، رافضةً الدّخول في معترك الصّراع على السّلطة. وفي المقابل وجدت جبهة الإنقاذ في اتّحاد الشّغل نصيرًا لها في جانب من مطالبها، إذ ساندت المركزيّة النقابيّة الحراك الاحتجاجي لأحزاب المعارضة ومكوّنات المجتمع المدني، وأيّدت المطالبة برحيل الحكومة، غير أنّها لم تقبل بنسْف المسار الانتقالي جملةً وتفصيلًا؛ لذلك دعا اتّحاد الشّغل إلى استبقاء المجلس التّأسيسي إلى حين إتمام كتابة الدّستور وتحديد مواعيد الانتخابات المقبلة.

وبذلك نتبيّن أنّ المشهد السّياسي في تونس عقب انتخابات ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١ شهد عدّة متغيّرات لعلّ أهمّها:

- انتقال الأحزاب من التشتّت والتنوّع والتعدّد إلى الانتظام ضمن أقطاب سياسيّة بارزة هي: الترويكا من ناحية، وأحزاب المعرضة اللبراليّة (الاتّحاد من أجل تونس)، وأحزاب المعارضة اليساريّة (الجبهة الشّعبيّة) من ناحية أخرى.
- تراجع شعبيّة الترويكا بسبب ما اعتراها من تفكُّك داخلي (بخاصّة حزب المؤتمر وحزب التكتّل) وبسبب تردّدها في الإصلاح ومكافحة الفساد وفشلها في مواجهة التّهديدات الإرهابيّة.
- تجاوز الأحزاب السياسيّة مُعطى تبايِن خلفيّاتها المرجعيّة والأيديولوجية وتنوّع برامجها لتندمج ضمن تحالفات سياسيّة موسّعة تجتمع على معارضة الحكومة والمطالبة باستقالتها.
- صعود أحزاب جديدة في صدارتها حركة نداء تونس التي استقطبت عددًا مهمًّا من الدّساترة الذين همّشتهم الثّورة، وصعود الجبهة الشّعبيّة التي استغلّت واقع التّدهور الاقتصادي والاجتماعي والانفلات الأمني لتزيد من أنصارها وتقوم بحشْد الشّارع ضدّ الترويكا.
- انتقال الأحزاب التونسيّة المعارضة من قوّة اقتراح داخل المجلس التأسيسي وخارجه إلى قوّة احتجاج وطاقة تغيير.
- محافظة المؤسّسة العسكريّة على الحياد؛ ما ساهم في استبعاد فكرة الانقلاب على الشّرعيّة القائمة، وسمح بانتقالٍ سلسٍ للسّلطة.
- انحياز اتّحاد الشّغل إلى الحراك الاحتجاجي المدني والحزبي المعارض للترويكا، إلا أنه تبنّى مبدأ الحوار في معالجة الملفّات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة.
- انقسام المجتمع السّياسي في تونس بعد انتخابات ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١ قسمين: فريق مؤيّد للترويكا، وآخر معارض

لها؛ ما ساهم في تكريس الاستقطاب الثّنائي والصّراع الحادّ على السّلطة، وهو صراع أنتجته عدّة عوامل نُبيِّنها في القسم التّالي من هذه الورقة.

> "لم تكن الأزمة السياسيّة المشهودة في تونس نتاج مستجدّات اللّحظة الرّاهنة فحسب، بل وليدة تراكمات الزمن الانتقالي الصّعب الذي يمكن أن تعيشه أيّ جماعة بشريّة في انتقالها من حال الثّورة إلى حال بناء الدّولة"

في أسباب الأزمة السياسية

لم تكن الأزمة السياسيّة المشهودة في تونس نتاج مستجدّات اللّحظة الرّاهنة فحسب، بل وليدة تراكمات الزّمن الانتقالي الصّعب الذي يمكن أن تعيشه أيّ جماعة بشريّة في انتقالها من حال الثّورة[٥] إلى حال بناء الدّولة. فتأسيس الدّولة العادلة بديلًا من الدّولة القامعة، وإقامة النّظام السّياسي التعدّدي بديلًا من النّظام الأحادي الدّكتاتوري، وتمدين المجتمع بدل تنميطه، ودمقرطة الفكر بدلًا من توجيهه، مطالب تقتضي المراس الطّويل مع الفكر التنويري والتعلْميّة الدّيمقراطيّة؛ ذلك أنّنا "أمام دولة مازالت تصارع فيها قيم الثّقافة الدّيمقراطيّة والأصوليّة الدّينيّة [والانغلاق الحزبيّ]، وثقافتا الخنوع والكرامة الإنسانيّة وثقافتا الحرّيات وقمع الحرّيات، وغيرها"[٦].

وتميّز المشهد السّياسي في تونس بعد الثّورة بحركيّة متسارعة وبظهور تحدّيات متعدّدة تباين الفاعلون السياسيّون في التعامل معها. ولا ندّعي في هذه الورقة أنّنا سنحيط بكلّ الأسباب التي أدّت إلى إنتاج الأزمة السياسيّة في تونس مدّة حُكم الترويكا، ولكنّنا سنسعى للوقوف عند أهمّ مدارات التّنازع بين الفرقاء السياسيّين التي ساهمت في تغذية مشهد الاستقطاب الثّنائي بين السّلطة والمعارضة. ومن بين أهمّ مسبّبات الأزمة السياسيّة نذكر:

تجاوز المدى الزمني للمرحلة التأسيسية

كان يُفترض أن يُنهيَ المجلس التأسيسي مهمّته الرئيسة المتمثّلة بصوغ الدّستور خلال سنة من تاريخ انتخاب أعضائه في ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١، ما اتّفق عليه ١١ حزبًا من بينهم حركة النّهضة، والتكتّل من أجل العمل والحرّيات، والحزب الجمهوري، وحزب المسار الاجتماعي الدّيمقراطي، وغير ذلك من الأحزاب التي وقّعت وثيقة إعلان المسار الانتقالي يوم ١٥ أيلول / سبتمبر ٢٠١١[٧] التي تحدّد المرحلة الانتقاليّة بعام واحد لا يقبل التّجديد.

لكنّ ذلك الميثاق لم يُطبَّق، وذلك الوعد لم يتحقّق؛ إذ جرى تمديد المرحلة الانتقاليّة، ولم يجْرِ الانتهاء من صوغ الدّستور إلى حدّ اللّحظة. وهذا الأمر أثار حفيظة قطاع واسع من المعارضة التونسيّة (الجبهة الشعبيّة، والاتّحاد من أجل تونس، وجبهة الإنقاذ، وحركة تمرّد...). وقد رأت هذه المعارضة في ذلك محاولةً من الترويكا للبقاء في الحكم والهيمنة على مفاصل الدّولة. وعدّ حزب نداء تونس، والحزب الجمهوري، وحزب العمّال، الشرعيّةَ الانتخابيّة منتهيةً بحلول ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١٢، وطالبت هذه الأحزاب، بناءً على ذلك، بحلّ المجلس التأسيسي، وتشكيل حكومة كفاءات تستمدّ سلطتها من الشرعيّة التوافقيّة.

وفي المقابل رفَض أنصار الترويكا هذا التوجّه، ورأوا أنه محاولة للانقضاض على الحكم، وتشبّثوا بالشرعيّة الانتخابيّة، عادّين التّفويض الشّعبي للمجلس التّأسيسي باقيًا ما لم يُتمّ مهمّاته التأسيسيّة والدّستوريّة. وأورث هذا الجدل المتعلق بمدّة المرحلة الانتقاليّة وحدودها ومهمّتها حالةً من الانقسام داخل المشهد السّياسي، وعمّق الأزمة بين الترويكا الحاكمة وعدد من أحزاب المعارضة.

التّنازع في صلاحيّات المجلس التّأسيسي

مثّل الجدل المتعلق بصلاحيّات المجلس التأسيسي المنتخب ومجالات نفوذه وطبيعة مهمّاته مسألةً خلافيّةً حادّةً بين الائتلاف الثّلاثي الحاكم وأحزاب المعارضة اللبراليّة واليساريّة؛ فقد جرى تصديق القانون المنظّم للسُّلط العموميّة في ٠٢ كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١١[٨]، وقد نصّ على أنّ المجلس التّأسيسي سيّد نفسه، ومَنحه صلاحيّاتٍ واسعةً، انتقل بمقتضاها من مجلس مهمّته الأساسيّة صوغ الدّستور وتأسيس مرحلة الانتقال الدّيمقراطي إلى مجلس برلماني من صلاحيّاته مراقبة

٥ في يوميّات ثورة تونس ودواعيها وآثارها، انظر: عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، ٢٠١٢).

٦ انظر: عزمي بشارة، "الثّورة ضدّ الثّورة والشّارع ضدّ الشّعب، والثّورة المضادّة"، مجلّة **سياسات عربيّة**، العدد ٤، أيلول / سبتمبر ٢٠١٣، ص ٩.

٧ انظر: "فحوى وثيقة إعلان المسار الانتقالي"، **تورس**، ٢٠١١/٩/١٥، على الرابط:
http://www.turess.com/tap/109067

٨ انظر نصّ القانون المنظّم للسّلط العموميّة، **بابنات**، ٢٠١١/١٢/٤، على الرابط:
http://www.babnet.net/rttdetail-42029.asp

أداء الحكومة، وتحديد صلاحيّاتها، ومنحها الشرعيّة أو حجبها عنها، وأنّ من صلاحيّاته أيضًا مراقبة مؤسّسة الرّئاسة ومتعلّقاتها، وسنّ التّشريعات؛ وبذلك جمع المجلس بين السّلطة التأسيسيّة والسّلطة التشريعيّة والسّلطة التنفيذيّة في ربقة واحدة.

ولقد اعترضت الكتلة الدّيمقراطيّة والكتلة اليساريّة داخل المجلس وخارجه على هذا الأمر، ووجدتا فيه انزياحًا عن الدّور الأساسي الموكول للمجلس المتمثّل بكتابة دستور توافقيّ يحظى بقبول معظم التونسيّين في غضون سنة. وعدّت أحزاب المعارضة استئثار المجلس بسلطة القرار، وجمْعه بين صلاحيّات شتّى تكريسًا لمنطق الدّكتاتوريّة المجلسيّة القائمة على فرض هيمنة الأغلبيّة على الأقلّيّة[٩]، والحال أنّ المرحلة الانتقاليّة تقتضي تغليب التّوافق على منطق المغالبة.

وقد ساهم هذا التّباين في تقويم أدوار المجلس التّأسيسي في تشتّت المشهد السياسي، وتأجيل التّوافق نتيجة إحساس أحزاب المعارضة بأنّها مهمّشة، وأنّ المجلس بات خادمًا لسياسة الترويكا ذات النّصيب الأكبر من المقاعد. وأدّى ذلك إلى مقاطعة أحزاب المعارضة أكثر من مرّة فعاليّات المجلس التأسيسي؛ ما ساهم في تعطيل مسار الصّوغ التوافقيّ للدّستور، وتوتير الأجواء بين الفرقاء السياسيّين.

التنازع في صوغ الدستور

استغرق الجدل المتعلق بفصول الدّستور الجديد الذي كُلّف أعضاء المجلس التّأسيسي بصوغه كثيرًا من الوقت والجهد. وتواصل الخلاف في مشاريع متعدّدة لمحامل المدوّنة الدستوريّة على امتداد عامين كاملين. وانصبّ النّزاع، أساسًا، بين العلمانيّين والإسلاميّين على مسائل تتعلّق بهويّة الدّولة، ونظام الحكم، والحرّيات العامة والخاصّة، وحقوق المرأة.

ففي مستوى هويّة الدّولة، افترق أعضاء اللّجان بين مُطالب بالتّنصيص على الشّريعة الإسلاميّة بوصفها المصدر الرّئيس للدّستور، وبين داعٍ إلى الاكتفاء بمنطوق الفصل الأوّل من دستور ١٩٥٩ في هذا الشّأن، والقائل إنّ "تونس دولة مستقلّة ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهوريّة نظامها".

أمّا في مستوى طبيعة نظام الحكم، فتباينوا بين دعاة نظام برلماني (النّهضة)، ودعاة نظام رئاسيّ (حزب نداء تونس والحزب الجمهوري)، ودعاة حُكم مختلط تتوازن فيه صلاحيّات الرّئاسة مع صلاحيّات البرلمان (المؤتمر من أجل الجمهوريّة).

وأمّا في مستوى حقوق المرأة، فقد احتدّ الصّراع المتعلق بالتّسليم بمبدأ مساواة المرأة بالرّجل مطلقًا؛ ذلك أنّ اللبراليّين ذهبوا إلى المطالبة بالتّنصيص على المساواة التامّة بين الجنسين في الحقوق والواجبات في الدّستور. في حين ذهبت حركة النّهضة إلى القول إنّ العلاقة بين الطّرفين علاقة تكامل لا مساواة تامّة؛ بالنظر إلى استحالة نقْض أحكام الإرث في مجتمع مسلم.

كما أنّ دعوة حركة وفاء والمؤتمر من أجل الجمهوريّة وعدد من أنصار حركة النّهضة إلى طرح قانون تحصين الثّورة[١٠] على التّصويت، وإدماجه في الصّوْغ النّهائيّ للدّستور قد مثّل سببًا من أسباب التنازع بين القوى السياسيّة؛ إذ رفضت مكوّنات اتحاد تونس وغيرها من أحزاب المعارضة اللبرالية هذا المقترح، ورأت أنه يستهدف إقصاء أتباع الحركة الدستوريّة والتّضييق على الحرّيات بحجّة حماية مكتسبات الثّورة. وقد ساهم الجدل الحادّ بشأن هذه المسائل الدّستوريّة وغيرها في إطالة المدى الزّمني للفترة الانتقاليّة، وفي تأخّر بلورة صَوْغٍ توافقيّ لمحتوى الدّستور.

روابط حماية الثورة

تشكّلت الرّوابط الوطنيّة لحماية الثّورة إبّان ثورة ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ - ١٤ جانفي ٢٠١١. وتكوّنت في البداية على نحوٍ عفويّ، من مواطنين تطوّعوا لحماية الأحياء والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصّة في فترة شهدت غيابًا شِبه كلّي لأجهزة الدّولة الأمنيّة والإداريّة والمؤسّساتيّة.

وقد جرت شرعنة هذه الرّوابط لاحقًا، وتحصّلت على ترخيص العمل القانوني، وأصبحت لها تنسيقيّات منتشرة في محافظات الجمهوريّة كلّها، وأوكلت إلى نفسها عدّة مهمّات من بينها مواجهة الثّورة المضادّة، والمحافظة على الشّرعيّة الانتخابيّة التي أنتجتها منظومة ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١، والعمل على تحقيق أهداف الثّوار.

وهذه الرّوابط مدار تنازع بين الترويكا وعدد من أحزاب المعارضة؛ إذ رأت فيها الجبهة الشعبيّة وحركة نداء تونس والحزب الجمهوري خطرًا على الدّيمقراطيّة، ودعت إلى ضرورة اتّخاذ قرار سياسيّ سياديّ

٩ - انظر: أحمد نجيب الشابّي، "التوافق ضروريّ... ومكمن الأزمة في القصبة لا في قرطاج"، صحيفة **السفير**، ٢٠١٣/١٢/٢٥، على الرابط:
http://www.assafir.com/article.aspx?EditionId=2656&ChannelId=64329&ArticleId=2541

١٠ المراد بتحصين الثورة: قانون العزل السياسي الذي ينصّ على استبعاد قيادات حزب التجمّع الدّستوري الدّيمقراطي المنحلّ، ورموز النّظام السّابق من الحياة السياسيّة لمدّة زمنيّة لا تقلّ عن خمس سنوات؛ حتّى لا تساهم في تعطيل المسار نحو الديمقراطيّة، أو تعيد إنتاج منظومة الدّولة الدّكتاتوريّة على عهد بن علي.

فوريّ بحلّها، عادّةً أنّ حماية الثّورة ومكتسباتها ليست من مسؤوليّتها، بل من مسؤوليّة المؤسّسات الأمنيّة، والحقوقيّة، والقضائيّة في الدّولة. وفي المقابل تمسّكت حركة النّهضة، وحزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة، وحركة وفاء، وأنصار الترويكا برفض حلّ هذه الرّوابط، عادّةً هذا الأمر من اختصاص القضاء.

الدور الملتبس لاتحاد الشغل

أُسِّس اتّحاد الشّغل عام ١٩٤٤ على يد الزّعيم فرحات حشّاد الذي اغتيل سنة ١٩٥٢. والاتّحاد منظّمة نقابيّة مهنيّة عريقة تولّت الدّفاع عن حقوق العمّال، وعملت على تحسين أوضاعهم الاجتماعيّة والمادّية، وقد كان الاتّحاد في صدارة القوى المدنيّة المكافحة للاستعمار، وأدّى دورًا كبيرًا خلال دولة الاستقلال في الدّفاع عن الطّبقة الشّغيلة، وفي مواجهة تفرّد الحبيب بورقيبة بالحكم (١٩٥٦ - ١٩٨٧)، وشكّل قوّةً ضاغطةً ساهمت في تحريك الاحتجاجات الشعبيّة في نهاية السّبعينيّات ومطلع الثّمانينيّات (أحداث ١٩٧٨ وأحداث ١٩٨٤)، فكان في صدارة القوى الدّاعية إلى التعدّديّة السياسيّة والنّظام الدّيمقراطي.

غير أنّ دوره في المشهد السّياسي آل إلى الانحسار على عهد الرّئيس المخلوع زين العابدين بن علي (١٩٨٧ - ٢٠١١)، فجرى تدجينه وتوظيفه لتزكية الخيارات السياسيّة والتنمويّة والاقتصاديّة للنّظام القائم. وعلى الرّغم من ذلك لم يفقد ثقله الشّعبيّ، وحافظ على استقطابه لآلاف المنخرطين، واستعاد حضوره في المشهد السّياسي إبّان الثّورة؛ فقاد عدّة تحرّكات احتجاجيّة سلميّة لمطالبة الحكومات الانتقاليّة المتعاقبة بتسوية وضعيّات الأجراء والفلّاحين والموظّفين في المؤسّسات العموميّة والخاصّة، وللمطالبة بتحسين المقدرة الشرائيّة للمواطن، ووضْع حدّ لارتفاع الأسعار وكثرة الضّرائب واستنزاف الطّبقة الوسطى.

وقد تباينت مواقف الأحزاب السياسيّة من دور الاتّحاد داخل المشهد الاجتماعي بعد الثّورة، فذهبت الترويكا إلى تحميله مسؤوليّة تزايد الإضرابات والاعتصامات المطلبيّة، على نحوٍ ساهم في إثقال كاهل ميزانيّة الدّولة وتعطيل حركة الاقتصاد وإطالة المرحلة الانتقاليّة. وعدّته الواجهة الخلفيّة الدّاعمة لعدد من الأحـزاب السياسيّة اليساريّة واللبرالية التي لم تحظَ بتمثيليّة عالية في المجلس التّأسيسي؛ فوجدت فيه المنظّمة النقابيّة القادرة على تحريك الشّارع وتوظيفه للضّغط على الحكومة والدّفع نحو استقالتها.

بدا، في أكثر من مناسبة، سعي عدد من الأحزاب - وفي صدارتها نداء تونس والجبهة الشعبيّة - للدّفع باتّحاد الشّغل إلى معترك الصّراع السّياسي. فطالب كلّ من الباجي قائد السّبسي[١١] وحمّة الهمّامي[١٢] بألّا يكتفيَ الاتّحاد بدور الوسيط بين الفرقاء السياسيّين، وأن يكون طرفًا فاعلًا في إدارة الحوار، وفرْض أجندة سياسيّة معيّنة. بل بلغ الأمر بحمّة الهمّامي حدَّ ترشيح حسين العبّاسي رئيس المركزيّة النقابيّة لاتّحاد الشّغل ليرأس الحكومة المقبلة. وبناءً على ذلك فإنّ تلبيس النّقابي بالسّياسي ومحاولة بعض الأطراف تحزيب الاتّحاد، ساهمَا، على نحوٍ ما في تأزيم الوضع السّياسي، على الرّغم من تصريح المركزيّة النقابيّة بأنّها غير معنيّة بالوصول إلى السّلطة، وأنّها تقف على مسافة واحدة من كلّ الفرقاء السياسيّين.

تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي

على الرّغم من الانتعاشة التي شهدها قطاع السّياحة في تونس إلى حدود نهاية حزيران / يونيو ٢٠١٣؛ ذلك أنّ مؤشّراته سجّلت ارتفاعًا بنسبة ٣,٤ في المئة، مقارنةً بسنة ٢٠١٢ - وهو قطاع يشغّل ١٥ في المئة من اليد العاملة، ويؤمّن ٧ في المئة من مجمل الناتج الدّاخلي[١٣] - فإنّ ما شهدته البلاد من حوادث عُنف وعدم استقرار سياسيّ ساهم في تراجع إقبال السيّاح على تونس في النّصف الثّاني من سنة ٢٠١٣؛ وذلك بحسب بيان صادر عن صندوق النّقد الدّولي بتاريخ ٢ كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٣[١٤].

وفي السّياق نفسه، شهد الاقتصاد التّونسي عدّة مشاكل مردّها تراجع احتياطي البلاد من العملة الأجنبيّة[١٥] وارتفاع قيمة الدّين الخارجيّ (٢,٥ مليار يورو سنة ٢٠١٣)، وتفاقم عجز الميزان التّجاري (٨,٨ في المئة)[١٦]؛ ما أثّر سلبيًّا في الوضع الاجتماعي. وقد تجلّى ذلك

١١ انظر: الباجي قائد السبسي: "مطلوب أن يكون الرباعي طرفًا في الحوار لا وسيطًا"، **التونسية**، ٢٠١٣/١٢/٩، على الرابط:
http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=41&a=107745

١٢ انظر: حمة الهمامي: "الاتحاد غدر بنا ونحن نعارض حكومة مهدي جمعة وربما سنواصل تعطيل المسار التأسيسي والانتخابي"، **الشاهد**، على الرابط:
http://www.achahed.com/2013-12/article-69100.htm

١٣ انظر: "وزير السياحة: السياحة في نسق تصاعدي... ١٢٠٠ مليار مداخيل هذه السنة... ٧ مليون سائح سيزورون تونس"، **تورس**، ٢٠١٣/٦/٢٨، على الرابط:
http://www.turess.com/almasdar/17211

14 International Monetary Fund, *Statement by the IMF Mission at the End of a Visit to Tunisia*,2/12/2013, at:
http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13482.htm

١٥ انظر: "الشاذلي العيّاري يحذّر من تدنّي مستوى احتياطيّ العملة الصّعبة"، **الرقمية**، ٢٠١٣/٦/٢٧، على الرابط:
http://goo.gl/nDK1ed

16 *Statement by the IMF*, Ibid.

من خلال ارتفاع أسعار الموادّ الغذائيّة، والزّيادة في سعر المحروقات مرّتين متتاليتين سنة ٢٠١٣ بنسبة ٧ في المئة؛ فزادت أوضاع الطّبقة الوسطى تفاقمًا، وأدّى ذلك إلى اتّساع دائرة الفقر لتشمل ٢٤,٧ في المئة من مجموع السكّان. كما أنّ مناطق الظلّ؛ أي الجهات المهمّشة التي لم تنلْ حظّها من التنمية طَوال دولة الاستقلال، لم يتجاوز عدد المشاريع المنجزة فيها خلال سنة ٢٠١٣ نسبة ١١ في المئة؛ ما زاد الأعمال الاحتجاجيّة تصاعدًا، وأدّى إلى اتّساع التظاهرات المطلبيّة التي دعّمتها المعارضة لتساهم في توسيع دائرة شعبيّتها من ناحية، ولتوظّف الغضب الشّعبي في المناطق المحرومة للضّغط على حكومة الترويكا من ناحية أخرى. وكلّ ذلك ضاعف حدّة توتّر المشهد الرّاهن؛ الاجتماعي والسّياسي، وأثّر سلبيًّا في الاقتصاد.

الخطاب الإعلامي التحريضي

شهدت تونس عقب الثّورة حالةً من الانفلات الإعلاميّ، فتعدَّدت وسائل الإعلام المرئيّة والمسموعة والمكتوبة، واتّسع مجال حرِّية التّفكير والتعبير اتّساعًا غير مسبوق. غير أنّ عدم وجود قانون منظّم للقطاع الإعلاميّ ساهم في نشأة كتابات موغلة في التعصّب مروّجة لمنطق الإقصاء والتّخوين. وجاء في تقرير أعدَّته المجموعة العربية لرصد الإعلام وجمعيتان تونسيتان، هما: المجلس الوطني للحرِّيات بتونس وشبكة تحالف من أجل نساء تونس، أنّ الإعلام التونسي بات يضطلع بدور التحريض وتنمية مشاعر الحقد والكراهية بين مختلف أطياف الشعب التونسي. وورد في التقرير أيضًا أنّ القنوات التلفزيّة والإذاعيّة تحوّلت إلى أبواق حزبية تروّج خطابًا مشتملًا على التخوين، والتكفير، والقذف.

وأخبر التّقرير بأنّ الصحف الناطقة باللغة العربية نشرت نحو ٩٠ في المئة من خطابات الكراهية في حين اكتفت مثيلتها الناطقة بالفرنسية بالنسبة المتبقية. واشتمل على نحو ١٣ في المئة من هذه الخطابات دعواتٍ ضمنيةً، أو صريحةً، إلى العنف. وأشار التقرير إلى أنّ أكثر من ٥٨ في المئة من المادة التي تضمنت خطابات الكراهية تعلَّقت على نحوٍ مباشر، أو غير مباشر، بمحوري الأحزاب والدين[١٧]. وبذلك ساهم الخطاب الإعلاميّ التّحريضيّ في تغذية أسباب الاحتقان الاجتماعيّ والعنف السياسيّ.

تنامي ظاهرة العنف السياسي

تنامت حوادث العنف السّياسي في تونس فترة حكم الترويكا، فشهدت البلاد مقتل المنسّق الجهوي لحركة نداء تونس في تطاوين لطفي نقّض في ١٨ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١٢، واستخدمت قوّات الأمن "الرّش" لصدّ المحتجّين على السّلطة بمدينة سليانة في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢، كما جرى الاعتداء على المقرّ المركزي للاتّحاد العامّ التونسي للشّغل يوم ٠٤ كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٢؛ ما زاد في توتير الوضع السياسيّ بالبلاد.

غير أنّ الاحتقان بلغ أوجه بين الحكومة والمعارضة إثْر مقتل المعارض اليساري شكري بلعيد زعيم تيّار الوطنيّين الدّيمقراطيّين (٦ شـباط / فـبرايـر ٢٠١٣)، وإثْـر مـصرع محمد براهمي (٢٥ تموز / يوليو ٢٠١٣) أحد نوّاب المجلس التّأسيسي وزعيم التيّار الشّعبي، على يد إرهابيّين منسوبين إلى التيّار السّلفي الجهادي (أنصار الشّريعة)، وذلك بعد فشل حركة النّهضة في سياسة مدّ اليد للسلفيّين[١٨]، وعجزها عن إقناع عدد منهم بالإقلاع عن التمرّد المسلّح على الدّولة، والانخراط في النّسيج المجتمعي، والتّنافس السّياسي السّلمي.

وقد مثّل الاغتيال حدثًا صادمًا لعموم التونسيّين، وترتَّب عليه استياء واسع عندهم؛ وذلك لانتقال الصّراع السّياسي من حيّز السّجال إلى حيّز قتْل الخصم على خلفيّة هويّته السياسيّة. وبادر بعض أعلام المعارضة بعد سويعات معدودة من حدوث عمليّة الاغتيال الأولى والثّانية إلى توجيه الاتِّهام إلى حركة النّهضة، قبل أن يُدليَ التّحقيق بنتائجه النهائيّة في الجريمتين؛ فزاد ذلك الاتِّهام القبْلي المضاعف الوضع السّياسي توتيراً، وأدَّى إلى زرْع بذور الفتنة، وهدّد بانزلاق البلاد في مهواة الحرب الأهليّة.

وقد تمكّنت المجموعة الوطنيّة من تجاوز أزمة الاغتيال الأوّل باستقالة حكومة حمّادي الجبالي، وتشكيل حكومة وحدة وطنيّة، وزراء السّيادة فيها من التّكنوقراط (وزارة العدل، ووزارة الخارجيّة، ووزارة الداخليّة، ووزارة الدّفاع). أمّا بقيّة الوزراء فهُم من المستقلّين، أو من أتباع الترويكا.

١٧ المجموعة العربية لرصد الإعلام، **تقرير حول رصد خطاباتت الحقد والكراهية في وسائل الإعلام التونسية**، كانون الثاني / يناير – آذار / مارس ٢٠١٣، على الرابط:
http://goo.gl/VHyK67

١٨ في محاولات النّهضة إدماج السلفيّين في دورة التّنافس السّياسي المدني وفشلها في ذلك، انظر:
Kevin Casey "A Crumbling Salafi Strategy", 21/8/2013, at:
http://carnegieendowment.org/sada/2013/08/21/crumbling-salafi-strategy/gjkq

وأمّا الاغتيال الثاني فمازالت انعكاساته مستمرةً، ومازالت آثاره تُلقي بظلالها على الوضع السّياسي الرّاهن؛ فمنذ شهور من الصّراع على الشّارع، والتّجييش والتّجييش المضادّ بين السّلطة والمعارضة، لم يحسم أيّ فريق من الفريقين الأمر لمصلحته.

تداعيات الوضع في مصر

كان لما شهدته مصر من حراك احتجاجي شعبيّ في ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١٣ أدّى إلى إزاحة أوّل رئيس مصري منتخب عن السّلطة، وأفضى إلى صعود العسكر إلى الحكم (٣ تمّوز / يوليو ٢٠١٣) الأثر البيّن في المشهد السّياسي التّونسي الذي عرف حالةً من الانقسام الشّديد إزاء متغيّرات الوضع المصري. فذهب عدد من السياسيّين إلى تأييد التحوّل المشهود في مصر، عادًّا ما حصل تصحيحًا لمسار الثّورة، وإيذانًا بنهاية الإسلاميّين وفشلهم في إدارة المرحلة الانتقاليّة.

في هذا الإطار تنزّل موقف حركة نداء تونس والجبهة الشعبيّة؛ إذ باركتا عزل الرّئيس محمد مرسي، وعمدتا إلى ترويج خطاب سياسيّ يهدف إلى حشْد الشّارع وتقويض المسار الانتقالي، ويتقصّد إطاحة الترويكا، وإقامة منظومة حُكم بديلة. فدعت حركة نداء تونس بزعامة الباجي قائد السبسي إلى حلّ الحكومة، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني يشرف عليها تكنوقراط، وطالبت بوضع خريطة طريق للانتخابات، وتكوين لجنة فنّية لإصلاح مشروع الدّستور والإعلان عن حلّ روابط الثّورة، داعيةً إلى ضرورة الإصلاح الفوري للمسار الانتقالي[١٩].

وفي السّياق نفسه دعت الجبهة الشعبيّة إلى حلّ المجلس الوطني التأسيسي، وتشكيل هيئة تتولّى استكمال صوغ الدّستور، عادّةً المجلس التأسيسي فاقدًا لشرعيّته بعد أن "استبدّت به حركة النّهضة وحلفاؤها، وحاد به عن مهمّاته الأصليّة، وحوّلته إلى وكْر للتآمر على مكاسب الشّعب"، على حدّ قولها[٢٠]. كما طالبت بـ"تشكيل حكومة إنقاذ وطني ذات برنامج مستعجل لحلّ الأزمة تشرف على الانتخابات القادمة"[٢١]. وجرت محاولات حثيثة لاستنساخ المشهد المصري، فجرى الإعلان عن إحداث حركة تمرّد التونسيّة بتاريخ ٣ تمّوز / يوليو ٢٠١٣، المشابهة لحركة تمرّد المصريّة، وجرى أيضًا تأسيس جبهة إنقاذ تونسيّة على الشّاكلة المصريّة وذلك بتاريخ ٢٦ تمّوز / يوليو ٢٠١٣. وكان المراد من جانب المعارضة تهيئة الشّارع للقبول بتحوّل في هرم السّلطة، يكون مصدره ضغط الاحتجاج الشّعبي وتدخّل المؤسّسة العسكريّة.

وفي المقابل تفاعلت الترويكا والحزب الجمهوري بطريقة مخالفة مع مستجدّات المشهد السياسي المصري، فالتقت عند التّنديد بما حصل، وعَدِّ إطاحة حُكم الإسلاميّين عملًا انقلابيًّا بامتياز. وقد ذهبت حركة النهضة إلى أنّ "الانقلاب كرّس تقسيم المصريّين وأبرز مطالب جزء منهم على حساب جزء آخر دعَم الرّئيس المنتخب؛ ما أدّى إلى التّيئيس من الديمقراطية"[٢٢].

وعلى الرّغم من سعي طيفٍ من أحزاب المعارضة لاستراد التّجربة المصريّة بعد ٣ تمّوز / يوليو ٢٠١٣ وإجرائها داخل الاجتماع التّونسي، فإنّ تلك المساعي لم تُؤتِ أكلها، بل زادت المشهد السّياسي احتقانًا. ويمكن أن نفسّر فشل المعارضة التونسيّة في استنساخ السّيناريو المصري بعدّة معطيات:

- أوّلها: اختلاف المسار الانتقالي بين البلدين، وتباين تموقع الإسلاميّين فيهما؛ فلئن استأثر الإخوان المسلمون في مصر بالرّئاسة ومقاليد الحكم، فإنّ حركة النهضة في تونس بدت ميّالةً إلى الحكم الائتلافي الجامع بين الإسلاميّين والعلمانيّين. فرئيس الجمهوريّة من حزب المؤتمر، ورئيس المجلس التأسيسي من حزب التكتّل، أمّا رئيس الحكومة فمن النّهضة. ونتيجةً لذلك لم يجد قول المعارضة إنّ الحزب الحاكم مستأثر بالسّلطة صدقيّةً واسعةً لدى الرّأي العام بسبب ميْل حركة النّهضة إلى البحث عن صيغ تآلف ممكنة مع منافسيها، على الرّغم من اختلاف الخلفيّات الأيديولوجية بينها وبينهم.
- ثانيها: عدم نجاح المعارضة في عزل الترويكا، وفكّ الارتباط بينها وبين مكوّنات المجتمع المدني؛ من قبيل النّقابات العماليّة والحقوقيّة والمحامين والقضاة. فقد ظلّ الثلاثي الحاكم محافظًا على علاقات التّشاور والتّواصل مع المنظّمات المدنيّة، ولم يدخل في مواجهة معها. بل إنه كفل لها هامشًا كبيرًا من الاستقلاليّة حتى أنّ الترويكا أعربت لتلك المنّظمات عن استعدادها للتّنازل عن السّلطة في إطارٍ من الانتقال السّلمي التوافقي للحكم؛

١٩ انظر: "حركة نداء تونس تطالب بحلّ الحكومة الحاليّة"، **الصباح**، ٢٠١٣/٧/٥، على الرابط:

http://www.turess.com/assabah/92045

٢٠ انظر: "الجبهة الشعبيّة على خطى نداء تونس تدعو إلى إسقاط التأسيسي، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني"، تونس، **أفريكان مانجر**، ٢٠١٣/٧/٥، على الرابط:

http://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=18856

٢١ المرجع نفسه.

٢٢ انظر: راشد الغنّوشي، "بعض الشّباب يمكن أن يحلم بأن ينقل ما يقع في مصر لتونس ولكنّ هذا إضاعة للجهود"، **الشّرق الأوسط**، ٢٠١٣/٨/٤، على الرابط:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=734910&issueno=12637

وهو ما جعل استتباع المعارضة وحركة تمرّد للمنظّمات النقابيّة والحقوقيّة، وإقناعها بضرورة العصيان المدني، وتقويض النّظام القائم بمختلف مؤسّساته (المجلس التّأسيسي، والحكومة، والرّئاسة) أمرًا غير ممكن.

- ثالثها: مراهنة حركة تمرّد وعدد من أحزاب المعارضة على إمكانيّة استمالة الجيش التونسي ورجال الأمن ليلتحقوا بركب المطالبين بإسقاط الترويكا لم يسلم لهم؛ ذلك أنّ المؤسّسة العسكريّة في تونس لزمت الحياد، ونأتْ بنفسها عن التدخّل في الشّأن السّياسي منذ العهد البورقيبي، على خلاف المؤسّسة العسكريّة في مصر التي ظلّت قوّةً فاعلةً في المشهد السياسي.
- رابعها: ما أدّى إليه الانقلاب العسكري في مصر من سفكٍ للدّماء وقمعٍ للحرّيات العامة والخاصّة، وإقصاء للآخر، وتقسيم للمجتمع، وإذكاءٍ لأسباب الاستقطاب الثّنائي بين داعين إلى حُكم الجيش ومعارضين له، زاد التونسيّين ارتيابًا في عواقب التّغيير بالقوّة، ودفَع بالفرقاء السياسيّين نحو طاولة الحوار.

من التنازع إلى التوافق: التوجه نحو الحوار

تمكّن الرّباعي الرّاعي للحوار - نعني الاتّحاد العامّ التونسي للشّغل، والاتّحاد العامّ التونسي للصّناعة والتّجارة، وعمادة المحامين، والرّابطة التونسيّة للدّفاع عن حقوق الإنسان - من تجميع الفاعلين السياسيّين حول طاولة تفاوض واحدة، وانخرط الرّباعي في إدارة مشاورات ماراطونيّة عسيرة بين واحد وعشرين حزبًا تتوزّع بين منتمين إلى الترويكا الحاكمة ومنتمين إلى المعارضة.

وتنصّ خريطة الطّريق التي اقترحها الرّباعي الرّاعي للحوار الوطنيّ يوم ١٧ كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٣، والتي جرى توقيعها من جانب الأطراف السياسيّة المشاركة في الحوار يوم ٥ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١٣، على استكمال أعمال المجلس التأسيسي، واختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وتركيزها في مدّة لا تتجاوز أسبوعًا واحدًا، وإصدار القانون الانتخابي في مدّة أقصاها أسبوعان، وتحديد المواعيد الانتخابية بمدّة لا تتجاوز أسبوعين، وتصديق الدستور خلال مدَّة لا تتجاوز أربعة أسابيع بالاستعانة بلجنة خبراء، وتشكيل حكومة جديدة من الكفاءات المستقلّة، على أن تلتزم الأطراف السياسية مواصلة الحوار الوطني برعاية المنظمات الأربع إطارًا للتفاوض لحل بقيّة المشكلات الخلافيّة[٢٣].

وبعد زهاء شهرين ونصف من انطلاق الحوار الوطنيّ (٥ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١٣) وما اعتراه من ثغرات وتجاذبات سياسيّة، أعلنت المركزيّة النقابيّة بزعامة حسين العبّاسي، يوم السّبت ١٤ كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٣، عن اتّفاق الرّباعي الرّاعي للحوار وعدد من الأحزاب السياسيّة (٩ أحزاب من مجموع ١٨ حزبًا حضرت الاجتماع) على اختيار مهدي جمعة (٥١ سنةً) رئيسًا للحكومة الانتقاليّة المقبلة. ويُذكر أنّ الرّجل من التّكنوقراط، وقد شغل خطّة وزير الصّناعة في حكومة الترويكا الثانية بزعامة علي العريّض.

عراقيل في وجه التوافق

مع أهمّية الخطوة التي قام بها الرّباعي الرّاعي للحوار في الدّفع نحو الانفراج السّياسي بالبلاد والتقدّم شوطا كبيرًا في حلحلة المسار الحكومي والالتفات إلى تشكيل فريق جديد يشرف على إدارة شؤون البلاد في المرحلة المقبلة، فإنّ التوجّه نحو الحكم الوفاقي يواجه عدّة عراقيل، لعلّ أهمّها:

أجواء التشكيك وانعدام الثقة

من المعلوم أنّ انتشار حالة اللّايقين، أو الإحساس بالخوف من الحاضر والمستقبل، حالة طبيعيّة مشهودة في دول الانتقال الدّيمقراطي[٢٤]، وذلك بسبب ما يعتري أغلب المواطنين من خشية تدهور الوضع الاقتصادي وانفراط السّلم الاجتماعي. لكن أن يتحوّل التّشكيك إلى سلوك يومي ملازم لعدد من أعلام الطبقة السياسيّة، فإنّ ذلك يشكّل خطرًا على مسارات الحكم التّوافقي. فبدلًا من أن يكون السّاسة في موقع مَن يبعث برسائل طمأنة إلى عموم المواطنين، نجدهم في بعض الأحيان ميّالين إلى التّخويف والتّشكيك في كلّ شيء، وهذا الأمر يورث في نفس المواطن حالةً من القلق وعدم الاستقرار نفسيًّا وذهنيًّا؛

٢٣ انظر: "نص خارطة طريق الرباعي الراعي للحوار"، وكالة **تورس** للأنباء ،٢٠١٣/١٠/٥، على الرابط:

http://www.turess.com/binaa/26361

٢٤ انظر: برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، "**مسارات التحوّل الدّيمقراطي؛ تقرير موجز حول التّجارب الدوليّة والدّروس المستفادة، والطريق قدمًا**"، عام ٢٠١١، على الرابط:

http://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/DemGov/1110_Cairo%20Report%20WEB_Arabic.pdf

ما يزيد في عزوف النّاس عمومًا، والشّباب خصوصًا، عن السّياسة وصنّاعها[٢٥].

وإنّ من يتابع ردهات الحوار الوطنيّ يلاحظ في غير عناء استحكام الإحساس المتبادل بعدم الثّقة بين الفرقاء السياسيّين؛ فقد دخلت النّهضة الحوار وهي مسكونة بهاجس الخوف[٢٦] من أن تتحوّل المعارضة من قوّة احتجاج إلى قوّة انقلاب على الشرعيّة الانتخابيّة القائمة، تأسّيًا بالتّجربة المصريّة، ودخل خصوم الترويكا الحوار وفي نفوسهم خوف من أن تطول الفترة الانتقاليّة وتستولي النّهضة على مفاصل الدّولة، وتؤسلم المجتمع على حدّ تعبيرهم.

وعلى الرّغم من أهمّية هذه المخاوف ومشروعيّتها النسبيّة، فإنّ استمرارها والعمل على تغذيتها، بعد الاتّفاق على تشكيل حكومة توافقيّة بزعامة شخصيّة وطنيّة مستقلّة، يبقى أمرًا غير صحيٍّ وغير خادمٍ لمطلب التّوافق؛ ذلك أنّ المرحلة تقتضي التّنازل بدل التنابز، والتّعاون بدل التنافر.

وقد بدا جليًّا أنّ حملات التّشكيك في الحكومة التوافقيّة الوليدة بدأت مبكرًا[٢٧]، فجرى الحكم عليها بالفشل قبل أن ترى النّور، ونعتَها آخرون بأنّها نسخة ثالثة من الترويكا، بالنظر إلى أنّ مهدي جمعة قد كان وزيرًا في حكومة علي العريّض. وبلغ الأمر ببعض المغالين حدَّ تجييش النّاس ودعوتهم إلى النّزول إلى الشّارع ليحُولوا دون ممارسة الحكومة الجديدة مهمّتها[٢٨]. في حين انصرف شقّ آخر إلى الطّعن في تمثيليّتها، عادًّا إيّاها غير مجسّدة للإجماع الوطني.

والواقع أنّ الحجج التي يتمسّك بها المعترضون على رئيس الحكومة الجديدة لا تسلم لأصحابها؛ لأنّ الرّجل تكنوقراطيّ، مستقلّ، شغل خطّته في حكومة الترويكا الثانية من دون أن يستظلّ بأيّ يافطة حزبيّة. كما أنّ الادّعاء بعدم تمثيليّة الحكومة المقبلة وعدم حصولها على الإجماع قول متهافت؛ لأنّ الإجماع، في الدّيمقراطيّات الحديثة، قريب إلى المحال أكثر منه إلى الإمكان، وفوز الحكومة الجديدة بتزكية المركزيّة النقابيّة والمنظّمات الرّاعية للحوار يعطيها سندًا شعبيًّا ومدنيًّا لا يستهان به.

لكنّ الثّابت أنّ استمرار أجواء عدم الثّقة بين الفرقاء السياسيّين لن يخدم مطلب التّوافق المأمول؛ وذلك راجع إلى تغليب بعضهم المصلحة الحزبيّة على المصلحة العامّة.

العصبية الحزبية

الانتماء الحزبي حقّ مشروع لكلّ مواطن في تونس بعد الثّورة، وهو شكل من أشكال الانتقال من الأحاديّة إلى التعدّديّة، ومظهر من مظاهر تشريك المواطن في الشّأن العامّ، لكنّ الإشكال متمثّل بتحويل الانتماء الحزبي إلى دوغما منغلقة تؤسّس الذّات عبر تقويض الآخر، والمتابع للمشهد السّياسي في تونس في الزمن الانتقالي يتبيّن أنّ حالة الاستقطاب الثّنائي بين أنصار الترويكا ومعارضيها قد بلغ أوجه في الفترة الأخيرة؛ إذ توزّع النّاس قسمين: قسم مناصر للائتلاف الحاكم مطلقًا، وقسم يدعو إلى تقويض ما أنتجته انتخابات ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١ من مؤسّسات سياديّة (الحكومة، والرّئاسة، والمجلس التّأسيسي). فبدا الانتقال من الشرعيّة الانتخابيّة إلى الشرعيّة التوافقيّة أمرًا عسيرًا؛ ذلك أنّ التحوّل من التحزّب إلى البناء المشترك أمر لم تتعوّده الطّبقة السياسيّة، والتعصّب الحزبي انعكس على تفاعلات الحوار الوطني حتى أنّ كلّ حزب اصطفّ خلف مرشّح يراه ضامنًا لمصلحته، مواليًا له في الفترة الانتقاليّة، وتبادلت الأطراف السياسيّة الاتّهامات لتعطيل الحوار الوطني[٢٩].

وبلغ الأمر بنداء تونس والحزب الجمهوري حدّ الانسحاب من الحوار لمّا تبيّن أنّ نتيجة التّسابق على رئاسة الحكومة ستؤول إلى اختيار غير الشّخصيّة التي يريد. وكاد منطق "لا أريكم إلّا ما أرى"، المؤسّس على مقولة "أنا، ومن بعدي الطّوفان"، يعصف بالحوار الوطني لولا قيام شبه توافق بين عدد من الأحزاب بشأن ترشيح مهدي جمعة لتولّي

٢٥ في عزوف قطاع كبير من التونسيّين، وفي صدارتهم الشّباب عن السّياسة، ورد في دراسة ميدانية قام بها المرصد الوطني للشباب ومنتدى العلوم الاجتماعية شملت ٢٤٣٨ مستجيبًا أنّ حالةً نسبيةً من اليأس تعتري تونس بسبب المناخ السياسي السائد. وكشفت الدراسة عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية؛ إذ لم تتجاوز نسبة انخراط الشّباب في الأحزاب السياسية ٢,٧ ٪، في حين ذهب ٦٥,١ ٪ من الشباب إلى أنّ الثورة لم تحقّق أهدافها، رغم أنّها سُميت ثورة الشباب، انظر على الرابط:

http://goo.gl/ZufVNM

٢٦ في مخاوف النّهضة على مستقبلها السّياسي، انظر:

Naim Ameur, "Tunisia: Ennahda's Uncertain Future", *Atlantic Council*, 18/9/2013, at:

http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/tunisia-ennahda-s-uncertain-future

٢٧ في ردود المعارضة التونسيّة على ترشيح مهدي جمعة لرئاسة الحكومة الانتقاليّة الخامسة، انظر: "أحزاب تونسية معارضة تنتقد اختيار مهدي جمعة رئيسًا للحكومة"، **راديوسوا**، ٢٠١٣/١٢/١٦، على الرابط:

http://www.radiosawa.com/content/Tunisia-national-talk-politics-/239198.html

٢٨ انظر: المنذر بالحاج علي: "الآن لم يبق لنا سوى اللجوء للشارع لإسقاط الحكومة لأنّ النهضة لم تفهم بالمعقول"، بابنات، ٢٠١٣/١٢/١٥، على الرابط:

http://www.babnet.net/rttdetail-76461.asp

٢٩ انظر: خميس بن بريك، "التجاذبات تعرقل الحوار بتونس"، **الجزيرة. نت**، ٢٠١٣/١٢/٦، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/pages/476a2071-d9be-4be1-acd4-f26a1cffb8e4

رئاسة الحكومة وتزكية الرّباعي لذلك. وكان أحرى بالمتحزّبين خلال هذه المرحلة الدّقيقة من تاريخ تونس التّفكير في مصلحة المجموعة الوطنيّة، بدلًا من التمترس خلف المسلّمات الأيديولوجية والعوامل الحزبيّة؛ لأنّ التعصّب ومقتضيات الحكم التّوافقي يتعارضان.

الثورة المضادة

نعني بها مجموع القوى التي تسعى لتعطيل مسيرة التحوّل نحو الاجتماع الدّيمقراطي والدّولة الجمهوريّة العادلة، وتحاول الشدّ إلى الوراء، واسترجاع حقبة ما قبل الثورة على نحوٍ أو آخر؛ لأنّها ترى في التوجّه نحو الإصلاح تهديدًا لمصلحتها، وإيذانًا بإمكان مساءلتها ومحاسبتها، ولذلك فهي تَجِدُّ في تغذية الأزمات والهروب إلى الأمام. ومن أهمّ قوى الثّورة المضادّة التي يمكن أن تعطّل الحكم الوفاقي في المرحلة المقبلة:

أتباع النّظام السّابق السّاعين لإرباك المسار الانتقالي.

مافيات الفساد الإداري المنتشرة في مفاصل الوزارات الحيويّة وهياكل المحافظات والمؤسّسات السياديّة.

عدد من الأحزاب التي فشلت في الاستحقاق الانتخابي في ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١، ولم يأتِ الحوار الوطنيّ بقيادة الرّباعي في كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٣ بالشخصيّة التي رشّحتها لتولّي منصب رئاسة الحكومة، وبدت محكومةً بالسلبيّة، ميّالةً إلى تأبيد الأزمة السياسيّة في تونس.

عدد من الأطراف التي تبذل جهدها في السّعي للزجّ باتّحاد الشّغل في حمأة الصّراع السّياسي، وتضغط لتجعله خادمًا لطرف سياسي معيّن فتخرج به من رعاية الحوار إلى الوصاية عليه، وهو ما يتنافى ودوره الوفاقيّ.

العصبيّات الجهويّة والقبليّة والدينيّة والأيديولوجية السّاعية لتحويل معركة البناء في المرحلة الانتقاليّة إلى معركة صراع هويّاتي وتناحر داخليّ، تقضّ أسباب التّوافق، وتهدّد الوحدة الوطنيّة.

أولويات المرحلة المقبلة

تواجه الطّبقة السياسيّة عمومًا، والحكومة الانتقاليّة السّادسة في تونس ما بعد الثّورة خصوصًا، عدّة صعوبات في مختلف المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة لا يمكن أن نأتيَ على تفصيلها كلّها في هذه الورقة، ولكنّنا نلفت الانتباه إلى عدد من الاستحقاقات التي ينتظرها جلّ التونسيّين، وإلى أنه أحرى بالفاعلين السياسيّين وصنّاع القرار التوجّه إلى تحويلها من حيّز الحُلم إلى حيّز الواقع المعيش، وأهمّها ما يلي:

استكمال المسار التأسيسي والتحضير للانتخابات

- يتطلّع التونسيّون في المرحلة المقبلة إلى أن تتجاوز الكتل السياسيّة الممثّلة في المجلس التّأسيسي خلافاتها بخصوص محتوى الدّستور، وأن تنتهيَ من صَوْغ بنوده بطريقة توافقيّة تضمن تصديق مدوّنة دستوريّة ديمقراطيّة تُولي الاعتبار الأوّل لحقوق الإنسان وسلطة القانون، وترسي دعائم الدّولة المدنيّة العادلة، وتضبط حدود السّلط التنفيذيّة والتشريعيّة والقضائيّة، وتحدّد صلاحيّاتها على نحوٍ يساهم في بناء مجتمع مؤسّساتي، وإقامة دولة مواطنيّة يكون المواطن فيها فاعلًا في الشّأن العامّ، مساهمًا في اختيار ممثّليه وحكّامه؛ ذلك أنّ التّأسيس الدّستوري مرحلة فارقة في الانتقال نحو الدّيمقراطيّة، والانقطاع عن عصر الدّولة القامعة وحُكم الحزب الواحد.

- ويُفترض في السّياق نفسه التّعجيل في صوغ قانون الانتخابات وتشكيل الهيئة المستقلّة التي ستشرف عليها، وتحديد مواعيد الانتخابات الرّئاسيّة والتشريعيّة تحديدًا دقيقًا؛ من أجل المساهمة في بثّ رسائل طمأنة إلى الرّأي العامّ، والسماح بالتقدّم خطواتٍ مهمّةً في مسار تجاوز المرحلة الانتقاليّة وبناء دولة القانون والمؤسّسات.

تشكيل حكومة كفاءات

من أوكد الخطوات في المرحلة المقبلة تكوين حكومة كفاءات مستقلّة تكون على مسافة واحدة من جميع الفرقاء السياسيّين، وتُقدّم رسائل طمأنة إلى جموع التونسيّين، وإلى المستثمرين، وتنكبّ على معالجة الوضع الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسّياسيّ والأمني بتعقيداته المختلفة، وتساهم بسلوكها الحياديّ في إزالة أسباب الاحتقان بين المتنازعين في السّلطة، وتسمح بدخول البلاد في هدنة اجتماعيّة تقلّ معها وتيرة الإضرابات والاعتصامات والفوضى الاحتجاجيّة المطلبيّة، ليتجّه الجميع إلى ترتيب أوراق البيت الدّاخلي، والاتّحاد في مواجهة الإرهاب، والسّعي لتجاوز تحدّيات الأزمة الاقتصاديّة، والاستعداد لإجراء الانتخابات المقبلة في كنف النّزاهة والشفافيّة.

توسيع دائرة التوافق

لقد اتّضح أنّ تونس لا يمكن أن تحكم خلال المرحلة الانتقاليّة بمنطق الأغلبيّة والأقلّية، وأنّ التوجّه نحو الحكم الوفاقي يمكن أن يكون قاطرة النّجاة الضّامنة لالتفاف معظم التونسيين حول حكومة لا ترتهن بأجندة حزبيّة معيّنة، بل تتوجّه نحو المصلحة العامّة وخدمة المجموعة الوطنيّة.

ولقد كرّست تجربة الحوار الوطني سلوكًا سياسيًّا تفاعليًّا يمكن أن يكون قاعدةً لبناء أركان الدّولة المقبلة. وقد أبدت حركة النّهضة والمتحالفون معها قدرًا من المرونة والاستعداد للتّنازل عن رئاسة الحكومة بطريقة سلسة، وحظيَ رئيس الوزراء الجديد بمقبوليّة مبدئيّة من جانب الرّباعي الرّاعي للحوار بما يمثّله من ثقل رمزيّ وبشريّ داخل الاجتماع التّونسي، كما حظيَ بتأييدٍ من تسعة أحزاب من مجموع ١٨ حزبًا شهدت الحوار التّاريخي يوم ١٤ كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٣.

ومن المهمّ في المرحلة المقبلة توسيع دائرة التّوافق لتشمل الأحزاب المعترضة على مهدي جمعة، والعمل على تشريكها هي وبقيّة الفرقاء السياسيّين، وبقيّة مكوّنات المجتمع المدني، في إقامة دعائم الدّولة الدّيمقراطيّة الجديدة على أساس توافقيّ. وأولى الخطوات على ذلك الدّرب استكمال صَوْغ المسار الحكومي والمسار التّأسيسي الانتقالي على أساس التّشاور والاحتكام إلى الرّأي والرّأي الآخر، وبلورة دستور وفاقيّ يحظى برضا أكبر عدد من المواطنين.

استعادة هيبة الدولة ومكافحة الإرهاب

من المهمّ في المرحلة المقبلة إعادة الاعتبار إلى الدّولة بما هي جهاز ضامن للحقوق وحارس للحرّيات والواجبات، فهي صمام الأمان في بناء المجتمع المدني، وإقرار السّلم الأهلي. وقيام الثّورة لا يعني تفكّك الدّولة وتراجع نفوذها في المجال العامّ، فذلك مؤذن بخراب العمران؛ لأنّ من حقّ الدّولة ممارسة الرّدع الشّرعي بحسب ما يقتضيه القانون لفرض الأمن، ومكافحة الإرهـاب، وحماية الممتلكات العامة والخاصّة.

ومن المهمّ في هذا الإطار "إعادة بناء المؤسّسة الأمنيّة وتأهيلها للتعامل مع المواطنين بطريقة حضاريّة من ناحية، وإعادة بناء الذهنيّة المواطنيّة الجماعيّة من ناحية أخرى؛ لتتعامل مع رجل الأمن بوصفه فاعلًا مدنيًّا، يضطلع بدور خدماتيّ، ويسهر على ضمان الاستقرار الأمني ومكافحة غَول الإرهاب الدّاهم الذي يهدّد السّلم الاجتماعيّ والوحدة الوطنيّة، ويحول دون تحقيق النّهضة الاقتصاديّة المرجوّة.

تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي

ورثت تونس عن عصر الدّكتاتورية اقتصادًا هشًّا، ولم تخرج من عُنق الزّجاجة في المرحلة الانتقاليّة. وعلى الرّغم من تحسّن نِسَب النموّ، فإنّ الوضع المالي للبلاد لم يستقرّ، وترتيبها السّيادي لم يتحسّن على النّحو المأمول، إضافةً إلى أنّ الكثير من انتظارات المواطن في الشّغل، والتّنمية الجهويّة، والعدالة الاجتماعيّة، لم تتحقّق بعدُ. وعلى الرّغم من انخفاض نسبة البطالة من ١٧٫٦ في المئة سنة ٢٠١٢ إلى ١٥٫٧ في المئة مع موفّى السّنة الحالية، فإنّ عدد العاطلين عن العمل من أصحاب الشّهادات العليا في تزايد.

يُضاف إلى ذلك تدهور المقدرة الشرائيّة للمواطن، وانحسار الطّبقة الوسطى، والغلاء المشطّ للأسعار. وقد يُفسَّر هذا الوضع الاقتصاديّ الصّعب بمحدوديّة الموارد الذاتيّة الوطنيّة، وعدم استقرار الأوضاع السياسيّة والأمنيّة على الصّعيدين المحلّي والإقليمي، وخصوصًا في ليبيا التي تُعدُّ الشّريك الاقتصاديّ العربيّ الأوّل لتونس. كما أنّ تصاعد وتيرة العنف والأعمال الإرهابيّة، وكثرة الإضرابات الاحتجاجيّة، وتزايد نسق المطلبيّة المجحفة، قد أثّر سلبيًّا في الواقع الاقتصاديّ للبلاد.

لقد أشار تقرير البنك الدولي الصادر يوم ٢ كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٣ إلى أنّ نسبة النمو الاقتصادي في تونس ستستقر عند ٢٫٦ في المئة خلال سنة ٢٠١٣، بعد أن توقعت الحكومة تحقيق ٤٫٥ بالمئة سابقًا. وبيّن التقرير أنّ النمو الاقتصادي في تونس بدأ يفقد نسقه بسبب انعدام الرؤية السياسية، والأحـداث الأمنية التي أضرّت بالسياحة التونسية وانعكست سلبيًا على الاستثمار الأجنبي، إضافةً إلى استمرار النمو ضعيفًا ببلدان الاتحاد الأوروبي.[٣٠]

والمطلوب من الفريق الحاكم، في الأيّام المقبلة، اتّخاذ إجراءات استعجاليّة لإعادة الاعتبار إلى الدّينار التّونسي وتحريك عجلة الاقتصاد، ويفترض في هذا الإطار الاشتغال الفوريّ بعدّة ملفّات، لعلّ أهمّها:

إعادة الثّقة إلى المتدخّلين والمستثمرين من الدّاخل والخارج، وتقليص الضّغوط على ميزانيّة الدّولة، واعتماد الحوكمة التجاريّة الرّشيدة ومكافحة الفساد، وتوسيع الشّراكات الاقتصاديّة وتنويعها، وتحسين الدّخل الفردي، وإحداث مواطن شُغل تستوعب آلاف العاطلين من ذوي الشّهادات العليا.

ومعلوم أنّ تحقيق هذه المطالب وغيرها رهين تفعيل الوفاق الوطنيّ، وتظافر الجهد لكسب معركة التّنمية، ورهين دخول المنظّمات النقابيّة

30 *Statement by the IMF*, Ibid.

في هدنة اجتماعيّة تساعد الحكومة الوفاقيّة على رفع التحدّيات الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

استنتاجات

يمكن أن نخلص من خلال ما سبق إلى إثبات النّتائج التّالية:

بدا بعد ثلاث سنوات من الثّورة أنّ الحكومات الخمس المتعاقبة على تونس بعد ثورة ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ - ١٤ جانفي ٢٠١١، ونعني بها حكومتيْ محمد الغنّوشي، وحكومة الباجي قائد السّبسي، وحكومة الترويكا الأولى بقيادة حمّادي الجبالي، والثّانية بقيادة علي العريّض، لم تنجح على اختلافها، وأنّ الوضع الانتقاليّ موسوم بعدم الاستقرار، وبعدم تمكّن الحكومات المتتالية من تحقيق تطلّعات قطاع كبير من التونسيّين إلى التّنمية والشّغل والعدالة الاجتماعيّة؛ وهو ما ساهم في توتير الواقع السّياسي وتصاعد الاحتجاجات المطلبيّة.

كان لقوى المجتمع المدنيّ من جمعيّات حقوقيّة ونقابيّة وأحزاب سياسيّة ونُخب مثقّفة الدّور الفاعل في فرْض الرّقابة على حكومة الترويكا وتكثيف العمل الاحتجاجيّ السّلميّ؛ ما ساهم في تأمين تنازلها السّلس عن السّلطة.

ظهر جليًّا أنّ إدارة تونس في المرحلة الانتقاليّة لا تلين بتحكيم منطق تسويد الأغلبيّة على الأقلّية، بل تكون بتحكيم التّوافق تأسيسًا لشكلٍ من أشكال الدّيمقراطيّة التشاركيّة البنّاءة.

إنّ انخراط اتّحاد الشّغل في المعترك السّياسي وسعيه لإحداث الوفاق بين المتنازعين في السّلطة يظلّ، على الرّغم من خروجه عن السّياق النّقابي، ذا دورٍ إيجابيٍّ لمساهمته في نزع فتيل الاحتقان الاجتماعي والدّفع إلى الوفاق. لكنّ إيجابيّة هذا الـدّور تبقى رهينة التزام النّقابيّين الحياد، وعدم انزلاقهم في مهواة التحزّب والانتصار لفريق على حساب آخر.

أقدمت حركة النّهضة ذات المرجعيّة الإسلاميّة على التّنازل عن الحكم بطريقة سلسة، وذلك على الرّغم ممّا تحظى به من حضور مهمّ في المجلس التّأسيسي[٣١]، وقبلت بتسليم السّلطة إلى حكومة كفاءات، مستجيبةً للحراك الاحتجاجي المعارض لها. فدشّنت بذلك سابقةً في تاريخ الإسلام السّياسي[٣٢]، وبرزت في موقع أوّل حزب تونسيّ يكرّس مبدأ التّداول على السّلطة، ويقبل بالشرعيّة الوفاقيّة بديلًا من الشرعيّة الانتخابيّة.

حافظت المؤسّسة العسكريّة في تونس على لزوم الحياد إزاء الفرقاء السياسيّين، وهو ما مثّل ضمانةً أساسيّةً لمشروع التحوّل السلميّ نحو بناء الدّولة الدّيمقراطيّة المأمولة والجمهوريّة الثانية المنشودة.

من المهمّ أن تتجاوز الأحزاب في تونس هاجس الانحياز إلى الدّوغما والانغلاق داخل الأيديولوجيا، وتتّجه صوب الأفق الرّحب للتعدّديّة والوفاق.

من المهمّ الإشارة إلى أنّنا داخل المشهد التونسي بصدد متابعة تشكّل تدريجيّ لنموذج عربيّ في الدّيمقراطيّة[٣٣] يُؤسّس على الفاعليّة المواطنيّة، والتعدّديّة الحزبيّة، والتّداول السّلميّ على السّلطة، ومن المهمّ في هذا الإطار تشريك الشّباب في التّغيير، والقيادة، وصُنع القرار.

اتّضح من خلال التّجربة الدّيمقراطيّة في تونس أنّ التعلّمية الدّيمقراطيّة مسار طويل تكتسبه الشّعوب بطول الممارسة، وبتحويل الوعي السّياسي من متصوَّر ذهني إلى مُنجَز عمليّ خلّاق؛ ذلك أنّ "المواطنة الدّيمقراطيّة تُمارس ولا يمكن التثقّف بها نظريًّا دون ممارستها [...] فتحقيق الدّيمقراطيّة وبناؤها ونشرها في المجتمع بعد حقبة الاستبداد مهمّة نضاليّة تبقى مركزيّةً حتّى بعد إطاحة حُكم الاستبداد وهي تتمّ عبر المشاركة وليس الإقصاء"[٣٤].

31 "Trois ans après la révolution, où en est la Tunisie?", *lemonde.fr*, 17/12/2013 , at: http://goo.gl/sL2CJa

32 David Pollock, First Islamist Party to Voluntarily Give Up Power: A New Tunisian Model?, *washingtoninstitute*, 17/12/2013, at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/first-islamist-party-to-voluntarily-give-up-power-a-new-tunisian-model

٣٣ من الجدير بالذكر أنّ ٧٩ ٪ من التونسيّين يؤيّدون الرّأي القائل إنّ النّظام الدّيمقراطي، وإن كانت له مشكلاته، فإنّه أفضل من غيره من الأنظمة، وذلك بحسب ما ورد في: مشروع قياس الرّأي العامّ العربي، انظر: "المؤشّر العربي ٢٠١٢/ ٢٠١٣"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، الدّوحة، حزيران / يونيو ٢٠١٣، ص ٨٣، على الرابط: http://www.dohainstitute.org/release/657dc82a-dfa2-4749-9e96-5af5bf20913a

٣٤ - عزمي بشارة، "الربيع العربي صرخة وجودية من أجل الحرية والكرامة"، حاوره عبد الله الطّحاوي، مجلّة **الدّيمقراطيّة**، العدد ٤٩، كانون الثاني / يناير ٢٠١٣، ص ٦٧.